

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والتسعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد مانويل رودريغيز - كوادروس (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٩٤ لمؤتمر نزع السلاح.

نستهل هذا الاجتماع في سياق وضعين حساسين تسببا في عشرات القتلى ومئات القتلى وآلاف أخرى من الضحايا في بلدين من المجتمع الدولي. أشير أولاً إلى الأضرار التي أحدثها إعصار كاترينا في الولايات المتحدة، لا سيما في نيو أورليز ولويزيانا، وكذا الأحداث المأساوية التي وقعت في العراق وتسببت في مقتل ٩٠٠ شخص. أود، أصالة عن نفسي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، الإعراب عن أحر التعازي للولايات المتحدة وحكومة العراق ولأسر الضحايا.

أدعو مؤتمر نزع السلاح إلى الانضمام إلي والوقوف دقيقة صمت ترحماً على الضحايا وتضامناً مع أفراد أسرهم.

* * *

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أود في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح هذه الترحيب بزميلنا سعادة السفير يوهانس لاندمان، ممثل هولندا الجديد لدى مؤتمر نزع السلاح. كلنا ندرك خصاله الشخصية ومساره المهني؛ وفي الوقت ذاته نقدر كل التقدير مساهمات هولندا الدائمة والأخيرة لمواصلة عمل المؤتمر. فمرحباً بك سعادة السفير لاندمان.

وأود في الوقت نفسه إبلاغ أعضاء الوفود بأن شباناً من برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بتزع السلاح لعام ٢٠٠٥ يحضرون هذه الجلسة. وأنا واثق من أن حضور هؤلاء الشباب سيستحث اهتمامهم بالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدولي. إننا نرحب بهم أيضاً في هذه الجلسة من مؤتمر نزع السلاح.

وجرياً على عادة المؤتمر وعرفه، وبما أن بيرو ترأسه، أود قبل الاستمرار في جدول الأعمال لهذا اليوم الإدلاء ببيان عن نظرة بيرو من منبر الرئاسة لأعمالنا والمستقبل القريب لمناقشتنا.

يظل الوضع الدولي في مجال السلم والأمن يتسم بعدم الاستقرار والتحدي والازدواجية. فبعض بؤر النزاعات الحساسة بدأت تشهد تقدماً في الاتجاه الصحيح، مثل حالة الشرق الأوسط. فالقرار الحازم الذي اتخذته حكومة إسرائيل للانسحاب من المستوطنات، في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وكذا الموقف البناء الذي وقفته السلطة الوطنية الفلسطينية طوال هذه العملية، بغض النظر عن بعض أعمال العنف التي تجب إدانتها، عوامل تشير إلى إمكانية حقيقية لاستئناف مفاوضات السلام في إطار "خريطة الطريق". وهذا اتجاه إيجابي.

وفي الوقت ذاته، جعلت الهجمات الإرهابية في المملكة المتحدة مرة أخرى الضمير العالمي المسالم والديمقراطي يدرك أن نزاعاً من جانب واحد يظل سبباً لحالة خطيرة من عدم الاستقرار للسلم والأمن الدوليين. كذلك، فالقضايا المتعلقة بالمهمة الصعبة المتمثلة في رصد الانتشار النووي تذكرنا بأن القضية الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل تشكل أهم تحدٍ للسلم والاستقرار الدولي في الوقت الراهن. لقد كانت نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر الانتشار النووي محيية للآمال دون شك. إن عدم التمكن من إصدار مجرد توصيات إيجابية متوافق عليها ليس أفضل ضمان. ومن الواضح أن هذه اتجاهات وأحداث وعوامل سلبية.

إن كل هذه الأحداث مجتمعة وقعت وتقع في سياق عملية الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة وإعداد القرارات الرئيسية المعترمة أن يتخذها رؤساء دول وحكومات بلداننا بعد أسابيع قليلة في نيويورك في إطار الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، بما فيها القرارات المتعلقة بترع السلاح والسلام والأمن الدولي، وربما المستقبل القريب لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على الصكوك القانونية الملزمة.

ويجب تقييم تطور أعمال المؤتمر ضرورةً، في نظري، في إطار هذه العملية العامة، وكذلك في علاقته بشقي التصورات الوطنية للأمن ومؤداها أن العديد من الدول، لا سيما الدول المعنية أكثر من غيرها بترع السلاح النووي، لا تزال تدافع عنها بعبارات وفُحج فريدة. وكان لذلك بالطبع أثر على الصعوبات الكبيرة التي اعترضت بناء رؤية موحدة لترع السلاح النووي والأمن الدولي، حتى في إطار المجموعات الإقليمية نفسها. أرى أن هذا ليس عَرَضاً ولا هو راجع حصراً إلى ضعف الإرادة السياسية أو إلى قصور الأساليب والإجراءات المستعملة في المؤتمر. فهناك أيضاً تضارب في المصالح الأساسية يجب الاعتراف به. ولا غرو في أن نجد أننا لا نزال في نظام دولي انتقالي، لا سيما بشأن جوانب محددة من السلم والأمن العالميين.

كما أنه لا غرو إطلاقاً بناء عليه في تكرار عدم التحرك الذي طبع أعمال مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات التسع الماضية. فإن نحن لم نعمل على رفع التعارض بين التصورات المختلفة التي يستحيل معها وضع برنامج عمل في الأشهر الـ ١٨ المقبلة، فإن عقداً كاملاً سيكون قد ضاع بالنسبة إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. لكن هذا الافتراض ينبغي ألا يفضي بنا إلى الخطأ وإلى تصور أنه قد استُنفد مجال إحياء المؤتمر ومن ثم استعادة قدرته التفاوضية.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان الأمين العام، كوفي عنان، هنا في هذه القاعة وقدم تقديراً قائماً لكنه مهم لمساهمة مؤتمر نزع السلاح في السعي إلى عالم خال من تهديد أسلحة الدمار الشامل - فالتفاوض على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتوقيعها كانا في عام ١٩٩٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وتساءل الأمين العام في تلك المناسبة عما إذا كان إبرام معاهدين متعددي الأطراف بذلك الحجم والأهمية في ٢٠ عاماً من عمل المؤتمر يمكن أن يراه بعض المنتقدين "محصولاً هزياً" كما قال الأمين العام. وكان رده "نفياً" مشدداً. وأشار إلى أن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف معقدة وصعبة ويستغرق نضجها وقتاً طويلاً. وقال الأمين العام بالتحديد في تلك المناسبة إن هناك دوماً مرحلة "ما قبل المفاوضات" حيث يُتوصل إلى شيء من التفاهم بشأن وجود مشكلة أمنية، وأن لها أبعاداً معينة، وأنها تهم كل واحد، وأنه يجب معالجتها معالجة متعددة الأطراف. وقد تكون هذه العملية شاقة وتستغرق مدة طويلة، لكن بدونها لن تكون هناك ضمانات بأن المنتج النهائي سيكون عالمياً وفعالاً.

إذن، فقد كان الأمين العام يشير بالتأكيد في هذه القاعة في عام ١٩٩٩ إلى ما يمكن تسميته التفاوض على شروط التفاوض. وكان ذلك هو السياق الذي كان يعمل فيه مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات التسع المنصرمة. إن التوقف عن العمل تماماً كان سيكون أسوأ. وللتعبير عن ذلك بوضوح، أقول إن من المؤكد أن العبرة التي أظن أنه يجب أن نستخلصها من طول مرحلة المفاوضات بشأن المفاوضات هذه، والمثبطة للعزيمة أحياناً، لا يمكن أن تكون التخلي عن العملية واللجوء مثلاً إلى صيغة من قبيل وضع المؤتمر في حالة ركود. لا، إن الالتزام الذي قطعه حكوماتنا عندما أنشأنا مؤتمر نزع السلاح لا يمكن تفسيره، حتى في إطار نهج قانوني صارم، على أنه

تخلّ عن مهمته، وإنما على أنه الوقوف موقف الناقد والمتأمل بغية مضاعفة الجهود لرفع القيود عن العملية وتقديم برنامج عمل على أساس حل وسط يمكن أن نسميه واقعية بناءة ومسؤولة.

وقد جرت بعض التحركات في أثناء هذه الدورة ولا تزال تكتسي أهمية كبيرة وتتسم بالإيجابية، وإن كانت معزولة وربما غير ظاهرة. أولاً، لم يحضر لسنوات عدة هذا العدد الكبير من وزراء الخارجية مثل هذا العام. ثانياً، أشارت مجموعات كبيرة من البلدان الصناعية والنامية بقلق إلى مؤتمر نزع السلاح في اجتماعات رفيعة المستوى. ولا يمكن أن نتجاهل أن ذلك موضوع على جدول أعمال كل من القمة المقرر عقدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أسابيع قليلة وطوال عملية إصلاح الأمم المتحدة.

لكن هناك شيئاً أهم بكثير ويتعلق بصلب القوى المحركة للمؤتمر. أولاً المبادرة التي عرضها سعادة السفير كريس ساندروز، أي الوثيقة المعنونة "أفكار" التي تقدم مقترحات إجرائية ومواضيعية مفيدة بهدف الخروج من المأزق الحالي. وكذلك مبادرة سعادة السفير فيغير سترومان من الترويج التي مكنت من عقد أربع جلسات رسمية بشأن كل بند من البنود الأربعة التي وصفت بأنها ذات أولوية: نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويرى الرئيس أن لهاتين المبادرتين فضل كسر الجمود والاستمرار في طرح مجموعة من الحلول ومجالات للنقاش ما يسمح بتحديد أفكار ومواقف مختلف الدول بشكل أفضل واحتمال وجود مجال للحوار والتفاوض توخياً للتوافق. لكن، لا يمكننا أن نغفل، في سياق الواقعية البناءة المشار إليها آنفاً، أنه رغم قيمة وثيقة "أفكار"، فإنها في النهاية لم تحقق توافق الآراء.

وبناء عليه، فإن العقل والذكاء في المفاوضات يعلماننا ويدلاننا على أنها وثيقة تمثل مرجعاً مهماً، مثل ورقة السفراء الخمسة، لكن يجب في الوقت ذاته التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص يقدم مساهمات جديدة، في الوقت الذي يحافظ فيه ويجمع العناصر المهمة من تلك الوثائق، بغية التوفيق بين المواقف وتعزيز نقاط الالتقاء.

وفي أثناء ولاية بيرو، وفيما عدا العمل الأساسي المتمثل في إعداد واعتماد وتقديم تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعتمد مواصلة المشاورات غير الرسمية ربما لتقديم وثيقة تواصل البحث عن توافق الآراء. لذا، تعتزم بيرو العمل بتعاون وثيق مع سعادة السفير البولندي السيد جديسلاف راباتسكي، الذي سيتولى الرئاسة ابتداء من كانون الثاني/يناير. وفي الظروف الحالية الصعبة على مصداقية المؤتمر، من الحيوي إضفاء المزيد من الاستمرارية على حكمة الرئيس وزخمه في البحث عن حل توافقي. وبناء عليه، أرى أن التنسيق الوثيق مع الرئيس القادم جدير بأن يدرج عامل الاستمرارية المنهجي ذلك في الممارسة العملية. وفي الوقت نفسه، سنشجع التشاور مع جميع الرؤساء الذين تولوا الرئاسة في أثناء الدورة الحالية بغية توفير الأساس لدعم أكبر ليس للمشاورات المتبقية مع جميع أعضاء المؤتمر فقط بل لوضع نصوص محتملة من شأنها أن تعزز عملية التوافق أيضاً.

وسأقول شيئاً قد يعتبر حشواً، لكن الأمور البديهية قد تؤدي أحياناً دور المنبه على أشياء بديهية لكنها قد تغفل. إن مؤتمر نزع السلاح هيئة تفاوضية. وهي الهيئة الوحيدة المؤهلة للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح في منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد بالتالي أن من الأساسي لنا تدبير مبادئ وقواعد التفاوض بأفضل طريقة ممكنة في خلال مناقشاتنا وأعمالنا. ولن تكون هناك أي إمكانية للخروج من المأزق إذا لم يقدم حد أدنى من التنازلات المقبولة من جميع الأطراف. ولا سيما إذا لم يؤخذ في الاعتبار، كتنكلمة للممارسة الشرعية للسياسات الخارجية

الوطنية بشأن نزع السلاح، حتى بالنسبة لبنود جدول أعمال المؤتمر، أن هناك مصلحة أكبر تجمعنا، ولا يمكن جنيها إلا على الصعيد المتعدد الأطراف، الذي هو علة وجود الأمم المتحدة، وذلك بأن تضاف إلى ما تقوم به كل دولة من أفعال لها صلة بالسياسة الخارجية الوطنية فائدة جمة بفضل الاتفاق المتعدد الأطراف، والالتزامات والواجبات الواقعة على الجميع والناشئة عن الاتفاقات الدولية.

وأذكر عبارة قرأتها في محاضر المؤتمر قبل بضع سنوات. وكان قائلها السيد جون هولوم، الذي كان آنذاك وكيل وزير الخارجية بالنيابة المكلف بشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي في الولايات المتحدة. فقد قال السيد هولوم في الجلسة العامة التاسعة بعد المائة الثامنة للمؤتمر إنه لكي يُتوصل إلى اتفاقات في مجال نزع السلاح، "كما هي حال جميع المفاوضات، يجب علينا أن نكون واقعيين ونهدف إلى ما يمكن تحقيقه".

وفي أثناء فترة ولاية بيرو، ستختار بيرو المشاورات على أساس اقتناعها بأن جميع الدول الممثلة هنا يمكنها يقيناً التماس اتفاق يقوم على واقعية بناءة ومسؤولية. ولفعل ذلك، يجب أن نستعمل جميع الوسائل المتاحة، بما فيها إمكانية، إن لم يكن ضرورة، عقد اجتماع للمؤتمر، السنة المقبلة على سبيل المثال، على المستوى الوزاري. ومن الأساسي التوصل إلى حل وسط. ومن الأساسي أيضاً التأكيد مجدداً على الإرادة السياسية. ولنعمل في هذا الإطار استناداً إلى التجارب المكتسبة. إن المسألة المطروحة، في آخر المطاف، وبصرف النظر عن برنامج العمل، هو استمرار مؤتمر نزع السلاح في سياق إصلاح الأمم المتحدة وتجديد وجوده وتعزيزه بوصفه المحفل الوحيد القائم للتفاوض على المعاهدات في المجال الفاصل المتمثل في نزع السلاح المتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

هذه هي الأفكار التي وددت طرحها على نظركم بصفتي رئيساً للمؤتمر.

هناك عدد قليل من الزملاء على لائحة المتكلمين. أدعو بداية ممثل إيطاليا فليفضل مشكوراً.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية بأن أضم صوتي إلى صوتكم لتقديم تعازينا إلى زملائنا من العراق والولايات المتحدة بشأن مأساة جسر الأئمة في بغداد وبشأن الأشخاص الذين ذهبوا ضحية إعصار كاترينا والأضرار التي خلفها.

واسمحوا لي أيضاً بالترحيب بحضور أصحاب الزمالات في مجال نزع السلاح وأتمنى لهم برنامج دراسات مثمراً. واسمحوا لي أيضاً بالترحيب بسعادة السفير لاندمان من هولندا.

سيدي الرئيس، لما كان هذا أول ظهور لكم في مؤتمر نزع السلاح، بصفتكم ممثل بيرو الدائم الجديد ورئيس المؤتمر على حد سواء، أود الترحيب بكم ترحيباً حاراً مضاعفاً. قبل سنتين، كنت في وضع مشابه إذ إنه كان علي أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في اليوم الأول من وصولي إلى جنيف. وأتمنى لكم التوفيق في مهمتكم. إن سيرتكم الذاتية المثيرة للإعجاب وكونكم شغلتم منصب وزير خارجية بيرو حتى عهد قريب جداً يضيفان هبة ووزناً على بلدكم وعلى رئاسة مؤتمر نزع السلاح نفسه. واسمحوا لي أيضاً بالإعراب عن تقديري لبيانكم الملهم وإلقاء الضوء على التوافق مع ما أعزم قوله الآن.

إن أولى المهام التي يتعين القيام بها في هذا الوقت من السنة هي إعداد التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح وتقديمه إلى الجمعية العامة. وينبغي ألا يتسم هذا العمل بالرتابة. ومن المهم تقديم تقرير دقيق إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الهيئة التي أنشأت مؤتمر نزع السلاح، بشأن ما أنجز أثناء هذه السنة.

فهل كانت "سنة عقيمة"؟ سيكون الجواب بالإيجاب إن قسنا الإنجازات التي حققتها هيئة تتمثل مهمتها الأساسية في التفاوض بشأن اتفاقات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار بالمفاوضات الفعلية. وسيكون الجواب بالإيجاب أيضاً إن قيس النجاح بالتوصل إلى حلول وسطى بشأن إمكان وضع برنامج عمل.

لكن علينا أن نكون أكثر دقة ونبحث تطور مؤتمر نزع السلاح في ضوء الظرف الدولي الراهن. وصعوبة تحقيق نتائج كبيرة ليست مقصورة على هذا المؤتمر. لقد شهدنا صعوبات التوصل إلى توافق جوهري في الآراء في أيار/مايو في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، الذي كان أولاً وقبل كل شيء استعراضاً منتظماً لمعاهدة قائمة. وينبغي ألا نشعر بخيبة أمل كبيرة إن وجدنا أنفسنا في مأزق عملية أكثر طموحاً، لأن هدفها وضع صكوك دولية جديدة - ربما ملزمة قانوناً - في المجالات التي لها نتائج مباشرة على السلم والأمن الدوليين (بناء على تعديلات على القوانين السارية). ونظراً إلى الأولويات المتضاربة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار اليوم، لن نفاجأ إن لم نتوصل إلى حل وسط. وفي هذا السياق، أود الاقتباس من البيان الذي أدليت به، سيدي الرئيس، بصفتكم وزير خارجية بلدكم في ١٥ آذار/مارس من هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح.

(تابع بالإسبانية)

"نجد أنفسنا في وضع يتسم بشيء من الغموض حيث أصبح لعدم الاستقرار الغلبة على السلم والتهديدات الجديدة تطرح تحديات وتختبر قدرة حكوماتنا الإبداعية وتصميمها السياسي لتجنب انهيار مؤتمر نزع السلاح".

(تابع بالإنكليزية)

وينبغي إخبار الجمعية العامة بالصعوبات الفعلية التي تحول دون إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة، ليس كتبرير وإنما كتحدٍّ نحن مستعدون لمواجهته معاً بتصميمنا على التغلب عليه. وينبغي أن نشير أيضاً إلى أن تلك الصعوبات لا ينفرد بها مؤتمرنا لكنها تعكس وضعاً أعم.

ونقترح أيضاً أن ينظر تقريرنا في المفهوم، الذي عبر عنه كثيرون في خلال مناقشاتنا، ومؤداه أن حل مشاكلنا أمر يتعلق أيضاً بالإرادة السياسية - وبالتالي فهو جدير بأن يُتصدى له على المستوى السياسي. وينبغي أن نرحب، كما فعلنا في العام الماضي، بالخطابات التي ألقته على مؤتمر نزع السلاح شخصيات رفيعة المقام على المستوى الوزاري وبالإعلانات الرفيعة المستوى التي أدلى بها هذه السنة بشأن مؤتمر نزع السلاح. ويعد حضور تلك الشخصيات والإدلاء بتلك البيانات تعبيراً عن الاهتمام بمساعي المؤتمر ودعمها. فقد كان عددها أكبر مقارنة بالسنة الماضية، وكان أثرها ذا قيمة رفيعة.

وأرجو أن نتمكن أيضاً من تقديم تقرير عن الجهود الكبيرة الجديدة التي بذلت هذه السنة للتوصل إلى تفاهم بشأن برنامج العمل. وقد كانت هذه الجهود تهدف إلى زيادة "تركيز" القضايا التي يتعين التفاوض بشأنها أو معالجتها في المؤتمر. وترى إيطاليا أن هذه الجهود كانت تهدف إلى أن تعكس الوضع الدولي الراهن في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بشكل أوثق وأكثر واقعية.

ويرجى أن يؤكد التقرير على أن المؤتمر أجرى مناقشة مواضيعية بناءة ومفعمة بالحيوية بشأن "القضايا الرئيسية" المدرجة في جدول أعمالنا، مع مشاركة العديد من الوفود مشاركة فعالة. ونعتقد أن هذه الجلسات المواضيعية الرسمية قدمت لنا آخر مواقف الدول الأعضاء. وكما تعلمون، فإننا مستعدون لمواصلة هذا النقاش في صيغة أنسب للأعضاء الآخرين. ونغتتم هذه المناسبة لشكر الأمانة على تعميم محاضر تلك المناقشات في الوقت المناسب وعلى نحو مفيد جداً.

كما يرجى أن يشير التقرير إلى أن جميع الرؤساء الذين تعاقبوا هذه السنة بذلوا وسعهم لإحياء المؤتمر. وينبغي مواصلة هذه الجهود حتى بعد انقضاء فترات ولاياتهم، وهي فترات قصيرة للغاية وسريعة الانقضاء للغاية، كما قلت في الماضي. وهذا هو سبب تأييدنا تعزيز دور الولايات الرئيسية، لا سيما في الفترات التي لا توجد فيها هيئات فرعية.

وفي الختام، نعتقد أن المؤتمر لا يمكن أن يعمل في فراغ وأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون منسجماً مع القضايا والتطورات المتصلة بالبيئة الأمنية الدولية الراهنة. وكما فعلتم اليوم، سيادة الرئيس، ينبغي للوفود بالتالي أن تطرح تلك القضايا بحرية. وهذا المفهوم أيضاً ينبغي التأكيد عليه في تقريرنا مجدداً.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): شكراً جزيلاً على بيانكم. أنا واثق من أن مبادراتكم الرامية إلى إدراج عناصر مواضيعية من عملنا في التقرير المعتزم تقديمه إلى الجمعية العامة ستكون موضع حوار إيجابي واهتمام شديد في المؤتمر.

أدعو ممثل هولندا، سعادة السفير لاندمان، لأخذ الكلمة.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، من العجرفة أن أدلي ببيان مواضيعي بهذه المناسبة في أول يوم لي هنا، لا سيما بعد المساهمة الغنية التي قدمتموها بهذه المناسبة وما سمعناه قبيل قليل من زميلنا كارلو تريزا.

واسمحوا لي بكلمات شخصية قليلة. أولاً وقبل كل شيء، أنضم بالكامل إلى ما قلتم وما قاله سعادة السفير تريزا بشأن المأساتين اللتين وقعتا مؤخراً. كما أتمنى لكم كل النجاح في وظيفتكم الجديدة بوصفكم رئيساً للمجموعة، لهذه الهيئة المهمة تاريخياً، التي لها ماض مجيد ولا تزال واثقين من أن لها مستقبلاً زاهراً.

والآن، وفيما يتعلق ببعض الملاحظات الشخصية، عندما كنت طالباً طلبت مني أستاذة أمريكية زائرة في الجامعة التي كنت أدرس فيها، في أوترخت، أن أكتب ورقة عن شبه حرب اندلعت في عام ١٩٠٢ بين ألمانيا والولايات المتحدة بشأن جزر ساموا. وكأهم مصدر للمعلومات، أحالت الأستاذة إلى طبعة من رسائل ثيودور

روزفلت. وكانت الطبعة مؤلفة من سبعة مجلدات وكانت قد صدرت قبل فترة قصيرة آنذاك، وكان فيها العديد من المعلومات المفيدة المتعلقة بذلك الموضوع.

وكما قد يعلم البعض، فقد حاز ثيودور روزفلت جائزة نوبل للسلام لأنه، جنباً إلى جنب مع قيصر روسيا، بادر إلى أول مفاوضات بشأن نزع السلاح عرفت أوروبا، وكانت تتعلق بالقوة البحرية، إذ إن هذه القوة كانت تعتبر أكبر تهديد للسلام آنئذ.

وعند اطلاعي على تلك المجلدات، عثرت على رسالة مهمة كتب فيها إلى أحد أصدقائه، السيناتور كابوت لودج (Cabot Lodge)، أنه كان سعيداً جداً بنجاح المفاوضات (لقد كان نجاحاً جزئياً في الواقع)، لأنهما اتفقا بالفعل على خفض الحمولة بنسبة كبيرة. فقد كانت الحمولة هي المعيار في ذلك الحين، على ما يبدو، لهذه السفن وسفن سلاح البحرية هذه والزوارق المسلحة. وقال، إنني سعيد جداً بذلك لأن هذا الكونغرس الشديد المراس الذي لم ينفك يرفض تحديث السلاح البحري لا يمكنه أن يتجنب ذلك الآن. ويجب أن نضع كل هذا في صندوق المهمات حيث يجد مكانه المناسب، وفي النهاية سيكون لنا سلاح بحرية مرن وعصري.

وقد عُلقت هذه الرسالة بذهني دوماً، وكان ذلك أحد أسباب عدم رغبة الجنرال ديغول، على سبيل المثال، في نهاية الستينات والسبعينات، في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح، وأتفهم ذلك بعض الشيء. وعندما قررت حكومة بلدي إشراكي في وفد بلدي إلى المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في فيينا، كنت بالأحرى أشك في أنني كنت أعمل أو سأعمل شيئاً مفيداً.

حسناً، أود طمأننتكم بأنه في النهاية كان لدي الانطباع بأننا قمنا بشيء مفيد، وأنا في مفاوضات فيينا توصلنا إلى اتفاق في وقت قياسي مدته سنتان بشأن أمور منها تدمير عدد من الدبابات أكبر مما دمر أثناء الحرب العالمية الثانية. فلا يتصور المرء أن كل هذه المعدات العسكرية كانت موجودة هنا وهناك، وفوق ذلك في يد من. ولا أزال أذكر إحدى أشد اللحظات إثارة للعاطفة في حياتي الدبلوماسية، عندما وقعت هذه المعاهدة بالأحرف الأولى في عام ١٩٩٠ وكان هناك مؤتمر صحفي مع السفير وكبير المفاوضين الروسي جنباً إلى جنب مع السفير وكبير المفاوضين الأمريكي، حيث قال السفير الروسي إن المعاهدة والاتفاق ليسا مفيدتين ومهمين للغاية فقط، بل يرمزان إلى انتصار المجتمع المدني على المجتمع العسكري.

إذن، فهناك العديد من التداعيات في تحديد الأسلحة، وبالفعل، لا يسعني سوى ضم رغبتني إلى رغبتكم واهتمامي إلى اهتمامكم بإعادة الحياة إلى هذه الهيئة، وكونوا واثقين من أنكم ستجدون كل الدعم من هولندا للقيام بذلك.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير على بيانكم. أعتقد أنكم قدمتم رؤية ملؤها الثقة في ما يمكن أن نقوم به. الكلمة الآن لممثل الجزائر، سعادة السفير الجزائري.

السيد الجزائري (الجزائر): سيدي الرئيس، بالطبع أود الانضمام إلى زملائي وإلى سعادتكم للتعبير عن تعازينا لحكومتي العراق والولايات المتحدة. كما أود تهنئتك بمرارة على توليكم منصبكم الرفيع. وكما قال زميلي الموقر من إيطاليا قبل قليل، أنتم مؤهلون تمام التأهيل لتولي هذه المسؤولية.

ما سأفعله هو ربما تعليقات مرتجلة على النقاش الذي جرى حتى الآن، بدلاً من قراءة بيان مكتوب. كما أود ضم صوتي إلى سائر الأصوات للترحيب بحرارة بسعادة سفير هولندا الموقر. وبناء على البيان الذي أدلى به قبل قليل، نتطلع كثيراً إلى الاستماع إليه في أحيان كثيرة مستقبلاً.

اسمحوا لي بأن أقول أولاً، كما أكد زميلنا من إيطاليا أيضاً، إن الرئاسة فعلاً تمارَس لفترات قصيرة للغاية وسريعة الانقضاء للغاية. وقد أشرتم أيضاً إلى مسألة الحاجة إلى المزيد من الاستمرارية في عمل الرئاسة. وهذا ما تسعون إلى معالجته الآن باستحداث هذا التنسيق مع الرئيسين السابق والقادم، وأظن أن هذا أمر جيد. لكن مسألة طول فترة الرئاسة سيكون لها مغزى، على الأقل للاستفادة من الحكمة المتراكمة المكتسبة من المسؤولين الكبار والأكفاء الذين تقلدوا هذا المنصب. لذا، أرحب بإمكان مناقشة هذه القضية بصورة غير رسمية مستقبلاً.

وجرباً على العادة، قدمتم سيادة الرئيس بعض التعليقات في معرض حديثكم عن محاسن الوضع السياسي الراهن ومساوئه، ورغم أن ما سأقول ليس من صميم نقاش مؤتمر نزع السلاح، فسأجازف ببعض التعليقات العابرة على المحاسن بخصوص الشرق الأوسط. فقد لا أصف تماماً كما وصفتموه، وإن كنت أشاطركم الاتجاه العام. إن ما نرجوه هو أن يكون انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من غزة - وهذا ما أود التشديد عليه - الخطوة الأولى في تنفيذ "خريطة الطريق". فإن كان الأمر كذلك، فسيكون خيراً ساراً، وإلا فإن السؤال المطروح هو عن النتائج المتوقعة، لا سيما أن عدد المستوطنين الذين رحلوا إلى الضفة الغربية خلال السنة الماضية أكبر بكثير من مجموع المستوطنين الذي انسحبوا من غزة. وأشرتم أيضاً إلى الموقف الإيجابي للكيان الفلسطيني في بيانكم، "رغم أعمال العنف التي وقعت". أود التشديد على أن أعمال العنف حدثت مؤخراً من كلا الجانبين، وأن ذلك لا يعزى بالتالي إلى طرف واحد. فهناك بعض الأحداث المحددة التي حصلت قبل أسابيع قليلة ولا تزال عالقة بذهن كل واحد.

وظننت أن من الأهمية بمكان أن تشددوا على أن مشكلة مؤتمر نزع السلاح ليست مشكلة منهجية. لقد رأيت في أحد التقارير التي يجري إعدادها للجمعية العامة أنه بسبب قضية منهجية الإجراءات لا تزال تراوح مكانها بشأن قضايا نزع السلاح هذه وانعدام التقدم في معاهدة عدم الانتشار. إنها ليست مسألة إجراءات، بل مسألة جوهر كما قلتم محقين.

وأرى بالتالي أن هناك كثيراً من المغزى في ضرورة محاولة التركيز، في مرحلة من المراحل، على القضايا التي يجب التعامل معها، وربما على مستوى رفيع، كما قلتم قبيل قليل أنتم وسفير إيطاليا. وهذا صحيح، وأقول إن نصف الكوب مليء من حيث أداؤنا في مؤتمر نزع السلاح للسنة الماضية. أعتقد أنه في السنوات الأخيرة، كان مقترح السفراء الخمسة - وبالطبع أنا أروج لبلدي لأن سفير الجزائر أحد هؤلاء السفراء - وكذلك مقترح السفير ساندرز، "أفكار"، والطريقة النرويجية في تنظيم المناقشات، جوانب إيجابية، رغم الصعوبات السياسية الواضحة التي أشرتم إليها، وأظن أن وضع كل هذه العناصر مجتمعة، رغم التقرير الوقائي الذي يتعين علينا تقديمه، باسم مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة، قد يسمح ببحث وجمع بعض القضايا الرئيسية ذات الطابع السياسي البحت وربما عدم انتظار مؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية السنة القادمة كما اقترحتم، وهذا أمر نرحب به. أولن يكون في الوسع جمع كل هؤلاء القادة من بلداننا المختلفة في نيويورك في أيلول/سبتمبر في ضرب من ضروب الصفقات الكونية؟ إنهم سيناقشون كل شيء. أولن يكون في إمكانهم مناقشة بعض تلك القضايا ولو لمائماً؟ - حتى ولو اقتصر السبب على أن إيجاد حل وسط، بما أننا نبحث عن حل، قد يتجاوز مؤتمر نزع السلاح، وهذا ما يمكن

أن يناقشه رؤساء الدول عندما يلتقون. إنهم ليسوا مقيدين بولاية مؤتمر نزع السلاح، وبوسعهم أن يحاولوا ويروا إن كان بإمكانهم إجراء صفقة كونية أوسع نطاقاً.

كانت هذه باختصار العناصر والتعليقات التي كنت أود تقديمها وأشكركم جزيل الشكر على عرضكم الملهم.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير. أولاً، أشكر ممثل الجزائر على بيانه. وأجدد التأكيد على تقديري لتعليقاته وأفكاره. طلب ممثل إسرائيل إلقاء كلمة، فليتفضل.

السيد ليفانوف (إسرائيل) (الكلمة بالإسبانية): أنا أيضاً أود ضم صوتي لأهنتكم سيدي الرئيس على توليكم الرئاسة ولتقديم التعازي إلى حكومة الولايات المتحدة وبخصوص ما جرى في العراق.

لم يكن مقرراً أن ألقى كلمة هذا الصباح، لكن زميلي، سفير الجزائر الموقر، الذي أقحم السياسة في هذا المحفل المهني البحت ألزمني بأن أقول إنه كان من المفضل أن يعزز ما قال بالإشارة إلى أن الخطوة التي خطتها إسرائيل بانسحابها من غزة كانت خطوة جريئة، وكما قال كبار القادة في العالم، خطوة تاريخية. لذا، أود شكركم على تعليقاتكم في بداية هذا الاجتماع.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): شكراً جزيلاً على بيانكم سعادة السفير ليفانوف. ليتفضل وفد الولايات المتحدة.

السيد سينكين (الولايات المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود فقط، إضافة إلى الترحيب بكم في جنيف وفي الرئاسة، أن أعرب عن شكري الخالص لكم ولمن أعرب عن تعاطفه مع الضحايا، وأود أيضاً أن أؤكد لكم شخصياً أنني وجدت اختياركم بدء رئاستكم بهذه الطريقة الراقية مؤثراً ومثيراً للعواطف.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيد سينكين. أظن أن كل ما فعله الرئيس هو التعبير عن مشاعر جميع الوفود.

ليس على القائمة أي متكلم آخر. سنواصل، والحالة هذه، مع البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

ففيما يتعلق بالتقرير الذي يتعين على الرئيس تقديمه إلى الجمعية العامة، أعدت الأمانة جدولاً زمنياً للعمل أود عرضه على نظر المؤتمر. ينبغي أن يتضمن الجدول الزمني لجلسات الأسبوع القادم جلستين عامتين. بيد أن الأمانة أبلغتني أن يوم الخميس ٨ أيلول/سبتمبر عطلة رسمية في الأمم المتحدة، وبناء عليه سيكون قصر الأمم مغلقاً. أود إذن، إلا أن تكون هناك آراء مخالفة، اقتراح عقد المؤتمر جلسة واحدة فقط الأسبوع القادم يوم الثلاثاء ٦ سبتمبر. وأود استشارتكم في هذا الاقتراح. أرى أننا متفقون، إذن فقد تقرر ذلك.

سيكون أماننا أربعة أسابيع للعمل حتى موعد انتهاء هذه الدورة. وسنخصص جزءاً من هذه الأسابيع الأربعة للنظر في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة. وتنص المادة ٤٤ من النظام الداخلي للمؤتمر على ضرورة إتاحة مشروع التقرير لجميع أعضاء المؤتمر قبل الموعد المقرر لاعتماده بأسبوعين على الأقل. وقد بدأ العمل بالفعل على إعداد مشروع التقرير بمساعدة الأمانة. وسنأخذ في الحسبان الآراء المعبر عنها

أثناء هذه الجلسة. والفكرة هي إتاحة المشروع الأول من التقرير يوم الأربعاء ٧ سبتمبر لجميع الوفود بجميع اللغات الرسمية بحيث يكون أمام الوفود أسبوع لاستعراض النص. وسن عقد اجتماعاً أولياً غير رسمي للقيام بقراءة جماعية لمشروع التقرير بُعيد الجلسة العامة يوم الخميس ١٥ سبتمبر. أظن أننا بهذه الجدولة نستطيع النظر في النص بهدوء ووصف هذه الجلسة بأدق ما يمكن.

وأود إبلاغكم بما يلي. لأسباب تتعلق بمنصب وزير الخارجية الذي شغلته حتى قبل أسبوع بالضبط في بلدي، سأضطر إلى التغيب لفترة طويلة خلال أيلول/سبتمبر. ولضمان شغل الرئاسة على أرفع المستويات وبأكبر فعالية ممكنة، عينت حكومة بلدي خصيصاً لهذه الدورة أحد أعضاء وفد بيرو، السفير فيليكس كالديرون، وهو هنا عن يميني. وهو حالياً سفير بيرو لدى جنوب أفريقيا وأحد الخبراء المرموقين في وزارة خارجية بيرو في شؤون نزع السلاح. لذا، سيشغل السفير كالديرون الرئاسة كلما تغيبت، وأنا واثق من أن قدراته تسمح بأن يتقدم عملنا والحوار والمشاورات تماشياً مع تطلعاتنا لهذه المرحلة الأخيرة من دورتنا.

إذا لم تكن هناك بيانات إضافية، سنعلن اختتام الجلسة، لكن ليس قبل أن أشكركم على الحضور، لا سيما الوفود التي ألقى كلمة والتي أشارت بإيجابية إلى تولي بيرو الرئاسة. فالشكر موصول لهم ولكم. وتقرر تأجيل الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠

— — — — —